بداية مبشرة في أول يوم لاستلام القمح

١٠ آلاف طن هذا الموسم مقارنة ٣ آلاف في الموسم الماضي

هناء غانم

أكد مدير عام مؤسسة الحبوب سامي هليل أن عمليات استلام الحبوب من الفلاحين تتم بخطا جيدة في ظل التسهيلات المقدمة من الحكومة، ووفقاً لما هو مخطط له وبناء على تأكيد وزارة التجارة الداخلية بتقديم وتوفير كل المستلزمات بشكل يضمن تيسير عمليات الشراء من الفلاحين ودفع مستحقاتهم من دون أي تأخير.

هليل بين لـ«الوطن» أن الكميات المسلمة حتى نهاية يوم السبت بلغت ١٠,٦٦ آلاف طن في كل المحافظات عبر ٤٤ مركزاً، مقارنة بـ٣٣٧٥ طناً بالعام الماضي، وكانت محافظة حلب الأعلى بين المحافظات بواقع ألفي طن، وفي محافظة درعا نحو ١٢٠٠ طن وفي حمص نحو ١٠٠٠ طن.

لافتاً إلى وجود بعض المحافظات لم تبدأ بعد عمليات التسليم فيها حتى أمس.

وأشار هليل إلى أن المؤسسة قامت بفتح بعض المراكز بشكل مبكر عن بقية المحافظات كمنطقة تل كلخ وتدمر في محافظة حمص، ومحافظات الرقة وحلب ودرعا.

ونوه بوجود إقبال جيد من المزارعين على تسليم محصولهم، منذ بدأ استلام الأقماح في جميع المراكز، مؤكداً جاهزية المراكز لاستلام الأقماح بشكل دوكما ومشول مع تقديم كافة التسهيلات للمزارعين، لافتاً إلى معايرة القابين وتجهيز المخابر، لافتاً إلى تجهيز بعض المراكز بالطاقة الشمسية خاصة في المناطق البعيدة كالبوكمال وخان شيخون.

وأشار إلى أن الاستلام يتم للمحاصيل بنسبة أجرام وشوائب تصل إلى ٢٣ بالمئة وذلك في ضوء التسهيلات المقدمة من الحكومة للفلاحين، مؤكداً التزام المؤسسة بالتوجيه الحكومي باستلام كل حبة قمح.

وتوقع مدير الحبوب أن تتصاعد الأرقام خلال الأيام القادمة وخاصة أن الحكومة قدمت سعراً مناسبا للقمح هذا العام، منوهاً بأن المؤسسة تتابع تفاصيل عمليات شراء محصول القمح أولاً بأول وتحاول معالجة أي مشكلات تحصل على الأرض عبر فروعها والتعاون مع الجهات المعنية.

وأشار إلى منح الحكومة للمؤسسة مبدئياً قرض بقيمة ٤ آلاف مليار ليرة لاستلام المحاصيل، كما تمت زيادة حصة المازوت والبنزين للآليات الخاصة التي تعمل في نقل الحبوب ونقل العمال إلى المراكز، كما تم إعطاء استثناء من الحمولات المحورية للسيارات الناقلة للقمح.

وفي سياق متصل أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن عملية استلام وتسويق كامل محصول القمح من الفلاحين بدأت هذا الموسم عبر إجراءات ميسرة ومحفزات تسويقية ونالت كامل الرضى من الفلاحين.

وأشار الخليف إلى أن الاتحاد وبالتعاون مع كافة الجهات ذات الشأن تجاوزت كل العقبات التي تعترض العملية التسويقية وتم إيجاد الحلول العاجلة لها من خلال متابعة العملية على أرض الواقع والإشراف على حسن سيرها، مؤكداً أنه تم استلام كل الكميات المسوقة من محصول القمح بغض النظر عن نسب الأجرام والشوائب.

وقال: إن إنتاج القمح في المناطق الواقعة تحت السيطرة يسوق بالكامل للمراكز التابعة لمؤسسة الحبوب ولم تتم أي عمليات بيع فيها لتجار.

ونوه الخليف بانتظام عملية توريد الأقماح من الفلاحين (حسب الدور) من دون أي محسوبيات أو تجاوزات مشيراً إلى أن كافة إجراءات صرف مستحقات المزارعين ستكون خلال أسبوع من تاريخ التسليم مع التأكيد على أن هناك متابعة مستمرة على مدار الساعة لعملية التوريد، وذلك لضمان سيرها بشكل سلس من دون أي معوقات.

ولفت إلى أن الموسم هذا العام مبشر جداً.

اقترح استيراد اللحوم المجمدة

رئيس جمعية اللحامين لـ«الوطن»: الأغنام المستوردة أسعارها أقل من المنتجة محلياً

رامز محفوظ

بيّن رئيس جمعية اللحامين محمد يحيى الخن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أسعار اللحوم الحمراء ارتفعت بطبيعة الحال عقب البدء بتنفيذ قرار تصدير الأغنام بداية الشهر الماضي.

وأشار إلى أنه مع تطبيق قرار استيراد الأغنام على الأرجح ستكون أسعارها أقل من المنتجة محلياً.

وأوضح الخن أن كيلو الغنم الحي اليوم يتراوح بين ٨٥ و٨٧ ألفاً وكيلو الغنم الهبرة نسبة الدهن فيها صفر بـ٢٨٠ ألف ليرة وكيلو الغنم الهبرة نسبة الدهن فيها ٢٥ بالمئة يتراوح بين ٢٢٠ و٢٤٠ ألف ليرة وكيلو الغنم المسوقة نسبة الدهن فيها ٥٠ بالمئة بسعر ١٦٠ ألفاً، في حين أن كيلو العجل الحي بسعر ٦٥ ألف ليرة وكيلو العجل الهبرة بـ٢٠٠ ألف وكيلو المسوقة بـ١٥٠ ألفاً.

وتوقع الخن أن يرتفع سعر كيلو الغنم الحي أكثر من السعر الحالي بحدود ١٠ آلاف خلال الفترة القادمة مع اقتراب عيد الأضحى وأن يصبح سعر الكيلو بين ٩٠ و٩٥ ألف ليرة وذلك نتيجة زيادة الطلب عليها من السوق الداخلية ومن السوق الخارجية، منوهاً بأن الطلب الأكبر على الأغنام السورية يكون دائماً خلال فترة الأعياد من دول الخليج.

وأوضح أن سعر كيلو خروف التربية ذي الحجم الصغير الذي يزن أقل من ٤٥ كيلو أغلى اليوم من سعر كيلو الخروف الكبير بعشرين ألف ليرة إذ يتراوح سعر الكيلو منه بين ١٠٠ و١١٠ آلاف ليرة بعكس العام الماضي عندما كان سعر كيلو الخروف الصغير أقل من الكبير بعشرة آلاف كحد أدنى، مرجعاً السبب لارتفاع سعر الخروف الصغير لأنه معد للتربية ومن ثم للتصدير.

واقترح رئيس جمعية اللحامين أن يتم استيراد لحم غنم مبرد ومجمد وأن يتم التأكد منه بأنه مذبوح وفقاً للطريقة الإسلامية باعتبار أن تكاليفه أقل من الحي من ناحية النقل من الخارج ويوفر أجور الذبح، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن عدد الذبائح اليومية من الأغنام في دمشق خلال الفترة الحالية بحدود ٤٠٠ رأس ومن العجول بحدود ٣٠ رأساً.

وكان مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة محمد خير اللحام قد أكد في تصريح صحفي سابق أن الأغنام والعجول ستستورد وذلك حسب توصية اللجنة الاقتصادية، على أن تستورد من شركة خاصة، حيث تتضمن التوصية تصدير ١٠٠ ألف رأس من الأغنام السورية شريطة استيراد العدد نفسه من الأغنام والعجول قبل إجراء عملية التصدير، وذلك للحفاظ على استقرار الأسواق، مشيراً إلى أن الاستيراد سيكون لتغطية السوق المحلية، وستكون هناك عوائد من القطع الأجنبي من عملية التصدير.

وقال اللحام: إن هذه الحركة ستزيد القطع الأجنبي الناجم عن عملية التصدير، أما السوق المحلية فلن تتأثر بها لأن الشركة ستستورد وتطرح في الأسواق قبل عملية التصدير، مبيناً أن هناك موافقة ثانية من اللجنة الاقتصادية لشركة خاصة تسمح لها باستيراد ٣ ملايين رأس من الأغنام بقصد التسمين وإعادة التصدير، لكن إذا كانت السوق المحلية بحاجة أغنام فسيدخل منها عدد معين إلى السوق بعد إجراء الدراسات اللازمة للواقع.

ذكرت بنفاذ القانون ١٥ مطلع الشهر القادم

هيئة الضرائب تطالب الصاغة بالالتزام بإجراءات الربط الإلكتروني والتقيد بإصدار فواتير متضمنة رسم الإنفاق الاستهلاكي

الوطن

أصدرت هيئة الضرائب والرسوم أمس كتاباً إلى مديريات المال، مع اقتراب موعد نفاذ القانون رقم (١٥) لعام ٢٠٢٤ وذلك بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١ طالبتها فيه بالتعميم على مكلفي مهنة صياغة وبيع المجوهرات والحلي والأحجار الكريمة بضرورة الالتزام باستكمال إجراءات الربط الإلكتروني ومراجعة مديريات المالية في المحافظات لاستلام اسم المستخدم وكلمة المرور وذلك للمكلفين الذين لم ينضموا للمنظومة حتى تاريخه.

وبضرورة التقيد بإصدار الفواتير وتسليمها للزبائن وفق منظومة الربط الالكتروني، وإصدار الفواتير وتسليمها للزبون متضمنة رسم الإنفاق الاستهلاكي اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم (١٥) لعام ٢٠٢٤، مع الإشارة إلى أن رسم الإنفاق الاستهلاكي على الحلي الذهبية الخالصة والمصنوعات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى ومصوغاتها أصبح بنسبة ١ بالمئة من القيمة المدفوعة أي قيمة المعدن الثمين+ أجور الصياغة.

وأصدرت وزارة المالية القرار رقم /٨٣٦ ق. و/ تاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٠ المتضمن التعليمات التنفيذية الخاصة بالقانون رقم /١٥/ لعام ٢٠٢٤، والذي عدل بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم /١١/ لعام ٢٠١٥ الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي.

وبموجب هذا القانون لم تعد المحضرات الغذائية التي تحتوي على الكاكاو أو مسحوق الكاكاو والأطعمة المغطسة أو المحشية بالكاكاو خاضعة لرسم الإنفاق الاستهلاكي كما خفض نسبته على كل من الشوكولا المصنعة محلياً وبعض المواد المستوردة والحلي الذهبية والمصوغات والأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية بالإضافة إلى توحيد نسبة الرسم على جميع أجهزة الموبايل، أما بالنسبة لآلية استيفاء الرسم فقد تم تعديلها بالنسبة للحلي الذهبية والمصوغات وتوحيدها بالنسبة للسيارات المستوردة والمصنعة محلياً.

في سياق آخر ذكرت الإدارة الضريبية المكلفين ١-المشمولين بأحكام البند/٢/ من الفقرة/أ/ من المادة /١٣/ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ بأن مهلة تقديم بياناتهم الضريبية عن تكاليف عام ٢٠٢٣ تنتهي بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٣١.

كما ذكرت المتعاملين مع جهات القطاع العام أو المشترك أو التعاوني السورية والشركات الأجنبية أو لصالحه عن أعمال التعهدات والمقاولات والخدمات والتوريدات والذين كانت تستوفى منهم الضريبة على الدخل بطريقة الاقتطاع وتحسم عند تأدية المبالغ الخاضعة للضريبة وذلك وفق أحكام الفقرة /أ/ من المادة /١/ من القانون /٦٠/ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، بأنهم أصبحوا بموجب أحكام المادة /٣٠/ من المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام ٢٠٢٣ خاضعين لأحكام الباب الأول من قانون الضريبة على الدخل رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته عن العقود والأعمال التي تم الإعلان عنها بعد تاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام ٢٠٢٣ والذي هو ٢٠٢٣/١٠/١، حيث يجب عليهم تقديم بيان بنتائج أعمالهم عن الفترة الممتدة من تاريخ ٢٠٢٣/١٠/١ ولغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالإضافة إلى نتائج أعمالهم عن الفترة من ذات العام التي لم تكن خاضعة لأحكام القانون /٦٠/ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته.

بأن المهلة الإضافية الثانية الممنوحة لهم لتقديم البيانات الضريبية عن تكاليف عام ٢٠٢٣ تنتهي يوم الخميس ٢٠٢٤/٥/٣٠.

وأشارت الهيئة عبر صفحتها على «فيسبوك» إلى أن المهلة الإضافية الأولى كانت لمدة /٣٠/ يوماً بموجب قرار وزير المالية رقم /٤٨٧/ ق. وتاريخ /١١/ آذار/٢٠٢٣، والثانية أيضاً لمدة (٣٠) بموجب القرار /٦٥١/ق. وتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٠.

ولفتت إلى أنه تم منح مهلة إضافية لتقديم البيانات الضريبية عن تكاليف عام ٢٠٢٣ لمدة /٣٠/ يوماً تنتهي بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٣٠ بموجب قرار وزير المالية رقم /٧٨٨/ق. وتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٥ لكل من المكلفين المشمولين بأحكام البند/١/ من الفقرة/أ/ من المادة /١٣/ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ والذين تنتهي مهلة تقديم بياناتهم الضريبية عن تكاليف عام ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٣١.

وأملت الهيئة من المكلفين الالتزام بالمهلة المحددة وأن تكون البيانات المقدمة مطابقة للواقع.

البدء بصيانة ثلاث محطات بخبرات وطنية فقط.. والوفر يصل إلى ٩ ملايين يورو

البريجاوي لـ«الوطن»: تَوقُّف المجموعات عن العمل لن يؤثر في واقع التوليد الكهربائي

جلنار العلي

انطلقت يوم أمس أعمال الصيانة الدورية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية «الزارة في ريف حماة وجندر في ريف حمص والنصيرية في ريف دمشق» وذلك وفق الجدول الزمني المعتمد من الشركة الصانعة، وذلك بالاعتماد الكلي على الخبرات الفنية الوطنية دون الاستعانة بأي خبرات أجنبية، ما ساهم بتوفير الملايين من القطع الأجنبي على الخزينة العامة للدولة، والتي تقدر بنحو تسعة ملايين يورو.

في هذا الصدد، بيّن مدير عام المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء عمر البريجاوي في تصريح لـ«الوطن» أن وزارة الكهرباء تجري صيانة عامة على العنفة البخارية الثالثة في محطة الزارة لمدة ثلاثة أشهر، وقد تم إنجاز نحو ٥٠ بالمئة من الأعمال فيها، كما يتم إجراء صيانة جزئية على العنفة الغازية الثالثة في محطة جندر، وصيانة جزئية على العنفة الغازية الأولى في محطة الناصرية، لافتاً إلى أن هذه الصيانات هي دورية مخطط لها وليست طارئة، فعندما يصل العمر التشغيلي للمجموعة إلى حد معين فينبغي توقيف العنفة وإجراء صيانة وتبديل بعض الأجزاء التي انتهى عمرها التشغيلي، لأن الإبقاء عليها يؤدي إلى مشاكل كثيرة.

وفي السياق، أشار إلى أنه خلال فترة الصيانة ستتوقف هذه المجموعات عن العمل، ولكن لن يؤثر ذلك في واقع التوليد الكهربائي، وذلك لوجود الكثير من المجموعات المتوقفة نتيجة عدم توفر الغاز والفيول، فما سيجري أن المؤسسة ستشغل بعض المجموعات المتوقفة للحفاظ على حجم التوليد ثابتاً.

وكشف البريجاوي أن المؤسسة عازمة على صيانة المجموعة الأولى في جندر ومجموعة أخرى في الناصرية، وذلك خلال المرحلة القادمة، مبيناً أن الغاية من صيانة المحطات هي إعادة المجموعة إلى القيم التصنيعية الخاصة بها، فنتيجة التقادم والتشغيل ينخفض مردود العنفة قليلاً وتنخفض كفاءتها أيضاً، لذا تعمل المؤسسة على إعادتها كما لو كانت جديدة، لتستمر لمدة ٥ سنوات تعمل بذات الكفاءة في حال كانت الصيانة عامة.

ونوّه البريجاوي بأن هذه الصيانات أجريت بأيدي خبرات وطنية فقط دون استقدام أي خبرات أجنبية، وهذا الأمر حقق وفراً كبيراً، فمثلاً وصل حجم التوفير في العنفة البخارية الثالثة في محطة الزارة إلى ما يقارب ٧ ملايين يورو، مشيراً إلى وجود صعوبات كبيرة بتأمين القطع التبديلية عند إجراء عمليات الصيانة نتيجة الحصار والمقاطعة، ولكن الوزارة تبحث بشكل دائم عن حلول أخرى لتأمين هذه المعدات.

وفي بيان لوزارة الكهرباء، أشارت إلى العمل المنظم والمتقن الذي يقوم به عمال المحطات من خلال أعمال الصيانة التي غلب عليها إعادة تدوير الكثير من القطع الأصلية لتعذر الحصول عليها بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض على سورية، إذ يقوم هؤلاء العمال بجهود جبارة في كل محطة، وقد كان للمرأة دور مهم فيها، فيما طالب العمال أصحاب الخبرة بتزويد المحطات بالعناصر الشابة ليتسنى لهم تدريبهم قبل انتهاء خدمتهم.

وأكدت الوزارة أن عمال المحطات لم يتوانوا عن مواصلة العمل ليلاً ونهاراً للقيام بأعمال الصيانة الهائلة التي تجلت في فك وتركيب المجموعات الخاضعة للصيانة بشكل متتابع لإصلاح التلف والتآكل الذي أصاب بعض أجزائها إما بفعل عامل الزمن أو بتخريب طالته يد الإرهاب، وذلك بهدف الوصول إلى الطاقة القصوى لعمل تلك المجموعات وتحقيق الحد الأعلى من التوليد في حال توفرت المواد اللازمة لذلك، مشيرة إلى أن أعمال إعادة التأهيل والصيانات العامة والدورية والطارئة ستستمر في قطاع توليد الكهرباء رغم الحصار الجائر والعقوبات الاقتصادية القسرية.